

حَظْرٌ من الوزارة الاتحادية للداخلية لجمعية "الدين الحق" وهي ذاتها جمعية "مؤسسة إقرأ!"

ألغى الوزير الاتحادي للداخلية توماس دي ميزيير اليوم جمعية "الدين الحق" وهي ذاتها جمعية "مؤسسة إقرأ!" (و يشار إليها من الآن فصاعدا DWR).

ويستند حظر جمعية الدين الحق على المادة § 3 ،فقرة 1 ، الجملة 1 ، البديلان 2 و 3 بالارتباط مع المادة § 17 رقم 3 من قانون الجمعيات (VereinsG). جمعية الدين الحق موجهة ضد النظام الدستوري وضد أفكار التفاهم بين الشعوب.

تنشر جمعية الدين الحق (DWR) رسائلها الممتهنة للدستور والمتعارضة مع فكر التفاهم بين الشعوب عن طريق نوات وأنشطة عامة وكذلك بترجمة وتوزيع القرآن الكريم في المناطق المحددة للمشاة، آلاف من أشرطة الفيديو عن هذه الأعمال قد تم نشرها بواسطة شبكة الإنترنت. عن طريقها تنشأ وجهات نظر معادية للدستور وموقف أساسي عدواني كفاحي لدى الأتباع في الغالبية من الشبان و القاصرين إلى حد ما يمتد لغاية تأييد استخدام العنف والتحريض عليه ومغادرة ما لا يقل عن 140 من الناشطاء و الأنصار إلى سوريا أو العراق للانضمام إلى حرب الجماعات الإرهابية هناك.

بالتعويل على الإسلام و مراجع متدينة تُشيع قواعدٌ سياسية واجتماعية متطرفة الإلتزام بها مطلق. والمطلب السياسي الديني الكلياني الذي تُروجه جمعية الدين الحق (DWR) ينعطف ضد الأسس الجهورية للنظام الدستوري ويضع الفهم المتطرف للإسلام الذي تروجه الجمعية بديلا لها. جمعية الدين الحق (DWR) تطلب تطبيق تعاليمها دون قيد أو شرط وبالتالي التغلب على النظام الدستوري في ألمانيا أيضا.

هنا تعلن جمعية الدين الحق (DWR) رفض الديمقراطية فريضةً على كل مسلم وتُقسّم العالم إلى معسكرين يعادي فيهما "الكفار" مسلمون "حق" متفوقون على كافة الآخرين، أي أولئك أتباع التأويل المتطرف للإسلام. ويُستبعد في فكرة الجمعية عن الدنيا التفاهم مع مسلمين لا يتبعون تأويلها للإسلام ومع أتباع الديانات أخرى: يتعين مَقْتُ "الكفار" وحَمَلهم على التوبة والقضاء عليهم حتماً في نهاية المطاف. لتحريض الناشطين والأنصار وأغلبهم من القاصرين تُروّج نظريات مؤامرات يتصدرها اليهود و"وسائل الإعلام الصهيونية".

و يؤيد و يمجّد الفاعلون القياديون والناشطون والأنصار الكفاح المسلح والهجمات الإرهابية.

ويظهر هذا إلى جانب نشر أي من هذه الرسائل أيضاً في علاقات شخصية وثيقة مع منظمات إسلامية محظورة الآن، وخاصة في المرحلة الأولى لجمعية الدين الحق (DWR) بالتوضّع مع رمزيات ما يسمى بتنظيم "الدولة الإسلامية". بمناسبة توزيع ترجمات للقرآن الكريم في مناطق محددة للمشاة يتلاقى جهاديون في كافة أنحاء ألمانيا.

ونؤكد هنا أن الحظر لا يستهدف اليوم الدعوة لنشر الدين الإسلامي أو توزيع المصاحف أو ترجمات القرآن الكريم. فقد بقيت ترجمات القرآن الكريم مع أصحابها. المحظور هو إساءة استخدام الدين من قبل أشخاص يروجون الدعايات لأيديولوجيات متطرفة و يدعمون منظمات إرهابية معتلين بذريعة الإسلام. ولا يمكن للجمعية الاعتماد على حرية الدين بموجب المادة 4 فقرة 1 و 2 من القانون الأساسي: فهي ليست بصدد مجرد أن تذود عن متضمنات الإيمان. وإنما هي تتعمد تكوين حلقة وصل في المجال العام بين الدعوة المزعومة للإسلام وتوزيع ترجمات القرآن الكريم من جهة و بين نشرها المتشدد العدواني لأيديولوجيتها الممتهنة للدستور و الموجهة نحو العنف من جهة أخرى. إن الإشارة إلى الإسلام وتوزيع ترجمات القرآن الكريم لا يبرر نشر وتنفيذ أيديولوجية مخالفة للدستور مثل التشجيع على استخدام العنف.

إن الوزير الاتحادي للداخلية بإصداره اليوم لهذا المرسوم قد منع بالإضافة إلى حظر الجمعية أيضاً أيّ نشاط آخر للجمعية. وهذا يعني فرض حظر على القيام بحملات إعلامية وتوزيعية والمشاركة فيها تحت شعار "الدين الحق/إقرأ!" ويشمل كذلك استخدام رموز ونشر أشرطة فيديو ونشر رسائل على الإنترنت أيضاً.

هذا الحظر ليس منعزلاً بل يشكل جزءاً من سلسلة من قرارات الحظر ضد الجمعيات السلفية: جمعية "ملة إبراهيم" (2012) "Millatu Ibrahim"، و "جماعة الدعوة" (2013) "DawaFFm"، و ما يسمى "الدولة الإسلامية" (2014) "Islamischer Staat"، وأخيراً جمعية "التوحيد ألمانيا" (2015) "Tauhid Germany". ولا جدل في الأمر على خلفية التزايد المحتمل في أفراد السلفيين و الزيادة الهائلة في عدد المغادرين نحو مناطق الجهاد في سوريا و العراق لدعم المنظمات الإرهابية.